

مرافعة محامي المتهم في جناية تسهيل تعاطي المخدرات

جريمة تسهيل تعاطي المخدرات تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص يقصد تعاطي المخدرات تحقيق هذا القصد أو تملك المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات أيا كانت طريقة المساعدة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تسهيل تعاطي المخدرات للغير قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن ما نسبته إلى الطاعن من تقديم جوزة لتدخين المعسل للمحكوم عليه الآخر لا يكفى لتوافر أركان الجريمة ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع فقد رد الحكم عليه بما لا يسوغ ، هذا إلى أن الطاعن عامل بالمقهى ومن مقتضى عمله أن يضع دخان المعسل فى حجارة ويقدمه للرواد وكان ذلك تنفيذاً لأمر صادر إليه من صاحب المقهى الذى يعد فى مقام الرئيس الذى تجب عليه طاعته فى مفهوم المادة ٦٣ من قانون العقوبات مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تسهيل تعاطي المخدرات للغير - التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المقدم رئيس مباحث بندر ميت غمر والملازم أول ضابط المباحث و تقرير معامل التحليل وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها- لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن بانتفاء أركان الجريمة فى حقه ورد عليه بما نصه " وحيث أنه عما آثاره الدفاع بشأن عدم توافر أركان جريمة تسهيل تعاطي المواد المخدرة فهو فى غير محله إذ الثابت من أقوال ضابط الواقعة ومن اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة أنه كان يقوم بتقديم الجوزة للشخص السابق محكمته ومن يجالسه وقد شاهد الأول وهو يتسلم قطعه من الحشيش من أحد الجالسين ثم شاهده وهو يقوم بتقطيعها ثم انصاع لأمر السابق محكمته وأحضر الجوزة وأخذ يعدها لتعاطيه المخدرات ثم عاود ذلك مرة أخرى بأن أحضر طقم ثالث عبارة عن أربعة أحجره لتعاطيهم المخدرات واختتم اعترافه بأنه كان يعلم بأن الجالسين يتعاطون المواد المخدرة ومن ثم " فان ذلك الدفع يكون فى غير محله . . وكانت جريمة تسهيل تعاطي المخدرات تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال إيجابية

- أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد أو تملك المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات أيا كانت طريقة المساعدة ، ولتحقق القصد الجنائي فى تلك الجريمة بعلم الجانى بأن فعله يسهل هذا التعاطى ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك ما دام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا ، وإذ كان ما ساقه الحكم فيما تقدم استمدادا مما اقتنعت به المحكمة من أن الطاعن احضر (الجوزة) وعديدا من الأحجار اللازمة للتدخين بناء على طلب المتهم السابق محاكمته وجليسة وأنه أبصر الأول ممسكا بقطعه من الحشيش كان يقوم بتجزئتها وأنه عاود تجهيز الأحجار اللازمة لتدخين الحشيش مع علمه بذلك ، فإن فى ذلك ما يكفى للدلالة على توافر القصد الجنائي وباقى أركان جريمة تسهيل تعاطى المخدر فى حق الطاعن ، وهو ما لا يجوز مصادره محكمه الموضوع فى عقيدتها بشأنه ولا المجادلة فى تقديرها توافرها أمام محكمه النقض ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن أحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ولا تمتد بأى حد إلى ارتكاب الجرائم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا ، الصدد يكون فى غير محله . لما كان ما تقحم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/١/١٩٩١)

أن مجرد علم الطاعن بتعاطى اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا إيجابيا منه تتوافر به جريمة تسهيل تعاطى المخدر ، كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامهما فى تعاطى المخدر

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى أن الرائد رئيس لقسم مكافحة المخدرات انتقل ومعه الملازم أول وقوه من رجالى الشرطة إلى مقهى الطاعن لتفقد حاله الأمن وما أن داهمه حتى وجد المحكوم عليهما الآخرين يجلسان فى حجرة بالمقهى وأمامهما منضدة عليها بعضى قطع من المواد المخدرة والأدوات الخاصة بتعاطيها وإذ شاهداه ارتبكا فقام ومرافقوه بالقبض عليهما وبمواجهتهما المضبوطات أقر له بأنهما أعداها سويا

بقصد التعاطى، وقد كان الطاعن بالمقهي وقت الضبط وكان تعاطى المحكوم عليهما الآخرين للمواد المخدرة تحت بصره وأن التحريات السابقة دلت على قيامه بتقديم المواد المخدرة للمدمنين المترددين على مقهاه ثم حصل الحكم أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات فى قوله: " فقد شهد الرائد..... بأنه انتقل فى يوم..... وبرفقته الملازم أول..... وقوة من رجال الشرطة إلى مقهى المتهم الثالث..... (الطاعن) لتفقد حالة الأمن بعد أن انتشرت ظاهره تعاطى المواد المخدرة بمدينه..... وقيام أصحاب المقاهى بتقديم هذه المواد للمترددين عليها وما أن داهم المقهى حتى شاهد المتهمين الأول والثانى يجلسان فى حجرة تقع فى نهايه المقهى على اليسار وأمامهما منضدة عليها..... وبمواجهتهما اعترفا بإعداد تلك الحجارة للتعاطى وكان التعاطى تحت بصر صاحب المقهى المتهم الثالث (الطاعن). وأحال فى بيان شهادة الضابط الآخر إلى ما أورده من أقوال رئيس القسم وخلص إلى إدانة الطاعن بقوله: " وحيث أن الثابت للمحكمة أن المتهمين الأول والثانى كانا يتعاطيان المواد المخدرة فى مقهى المتهم الثالث..... وتحت بصره وأن الجوزة والحجارة المضبوطة خاصة بالمقهى وقد ثبت من تقرير قسم المعامل الكيميائية أن الحجر..... الأمر الذى يقطع بأن المتهمين تعاطيا المواد المخدرة داخل المقهى ويكون المتهم الثالث قد سهل لهما هذا التعاطى بأن قدم لهما المكان والأدوات الخاصة بتعاطى المواد المخدرة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تسهل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون ، تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته - على ما سلف بيانه - لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن ، ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطى اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا إيجابيا منه تتوافر به جريمة تسهيل تعاطى المخدر، كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال بالمقهى- لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامها فى تعاطى المخدر. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا تعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقول بكلمتها فيما يشره الطاعن من خطأ فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٥)

جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها تتوافر بقيام المتهم بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته .

لما كانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تتوافر إلا بقيام الجانى بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط المتهم وفى حوزته جوزة ثبت من تقرير التحليل الكيماوى أن غسالة قلبها تحتوى على اثر الحشيش . ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلا نسبة المقهى عليها قطع من مادة ثبت من التقرير سالف اشكر أنها لجوهر الحشيش دليلا على تقديم الطاعن لمخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح فى مدوناته عن صدور نشاط إيجابى من المتهم يتحقق به قبله الركن المادى لجريمة تقديم المخدرات للتعاطى ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يبطله ، ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كانت جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٤٤/٣ د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، التى أخذ الحكم المطعون فيه الطاعن بها لا تتحقق - وعلى ما يبين من استقرار نصوص القانون والتدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الأفعال المنصوص عليها فيه - إلا مقابل جعل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيئته ، وكان ما أورده الحكم . المطعون فيه فى مدوناته على السياق المتقدم - لا يسوغ به القول أن إدارة الطاعن للمحل أو تهيئته كانت لتعاطى المخدرات مقابل جعل ، فإنه يكون قاصر البيان فى استظهار توافر أركان تلك الجريمة بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/١٠/١٩٨٣)

أن مجرد علم الطاعن بتعاطى أحد رواد المقهى مخدراً بمقهاه لا يعد تسهياً لتعاطى المخدر كما أن مجرد تقديم نرجيلة لأحد رواد المقهى لا يفيد بذاته أنه قدمها له لاستعمالها فى تدخين المخدر

لما كانت جريمة تسهيل تعاظى المخدرات كما هى معرفة فى القانون تقتضى صدور أفعال .إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاظى الغير للمواد المخدرة وكان ما أورده الحكم فى مدوناته لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاظى أحد رواد المقهى مخدرا بمقهاه لا يعد تسهيلا لتعاظى المخدر كما أن مجرد تقديم نرجيلة لأحد رواد المقهى لا يفيد بذاته أنه قدمها له لاستعمالها فى تدخين المخدر. وإذا كان الحكم لم يورد الدليل على ما خلص إليه من أن الطاعن أذن للمتهم الثانى بحمل الجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد ، فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠)

إن العقوبة المقررة لجريمة تقديم الجواهر المخدرة للتعاظى بغير مقابل أشد من العقوبة المقررة لجريمة الإحراز بقصد التعاظى

يبين من استقراء نص المادتين ٣٥ ، ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمقابلة بينهما أن العقوبة المقررة لجريمة تقديم الجواهر المخدرة للتعاظى بغير مقابل أشد من العقوبة المقررة لجريمة الإحراز بقصد التعاظى ، ومن ثم تكون العقوبة الأولى هى الواجبة التطبيق فى حالة الارتباط الذى لا يقبل التجزئة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وذلك مع امتناع تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات عملا بصريح نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٤)

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذى ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذى كان يحمل (الجوزة) وقت دخول رجال البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن فى الإحراز أو التعاظى أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تتم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته فى تعاظى المادة المخدرة، فإن هذا الذى أثبتته الحكم لا يوفر فى حق الطاعن جريمة تسهيله للمتهم تعاظى المخدر .

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ قف - جلسة ١٩/١/١٩٦٠)

إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتناوبان تعاطى (الحشيش) ، فيكون دور كل منهما مماثلا دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره مسهلا لزميله تعاطى المخدر، والحال أنه إنما كان يبادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذى يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى.

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٦٠)

تحديد المتهم بتسهيل تعاطي المخدرات

متى كان الثابت بالحكم أن المتهم و آخرين كانوا يتناوبون تعاطى الحشيش أثناء وجودهم معا فإن دور كل منهم يعتبر مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وليس فيما أثبتته الحكم من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره مسهلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم فى الحانوت قد استعانوا فى الإحراز بشخص آخر تسهيل التعاطى .

(الطعن رقم ٥٠٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٣/٦/١٩٥٨)

متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن المتهم الثانى أخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عندما رآه يتعاطاه ، فإن ذلك ينتفى معه القول بأن هذا الأخير هو الذى قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم إذا اعتبر أن إحرازهما كان بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٣/٦/١٩٥٧)

مرافعة محامي المتهم في جنائية احراز وحيازة مخدرات بقصد الاتجار

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم انه في الموافق د/د/د دد دد دد حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً " " بقصد الاتجار بالمخالفة للقانون ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.

الدفع

السادة المستشارين

السبب الأول للحكم بالبراءة

الدفع بانتفاء الركن المادى للجريمة

الهيئة الموقر :::

الثابت من تحقيقات النيابة العامة ومن المستندات التي قدمت أن المتهم وقت الضبط المزعوم كان بديوان قسم الشرطة ، وهو ما يقطع وبما لا يدع للشك مجالاً بتلفيق تهمة الاتجار الي موكلي ، أما عن وجود مبرر يقنع بتلفيق هذه التهمة فالثابت من الشكاوى المقدم منها صوراً أن المتهم تقدم الي مكتب معالي وزير الداخلية بأكثر من شكوي ضد محرر المحضر لمطالبة الأخير للمتهم بالارشاد عن بعض الأشخاص والعمل لحسابه كمرشد ، وهو الأمر الذي أباه المتهم فكانت القضية المنظورة رداً منطقياً من مامور الضبط محرر المحضر .

السبب الثاني للحكم بالبراءة

الدفع بانتفاء قصد الاتجار لدي المتهم

وفي ذلك نقرر أن جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار وإن كان واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع

بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها فإن قصد الاتجار منفي لدي المتهم دلائل ذلك بل والدليل عليه أقوال الشهود التي أفرغت بتحقيقات النيابة العامة .

لذا قضي : لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد الاتجار فى حق الطاعن بقوله (وحيث أنه عن قصد الاتجار فى حق المتهم ونقلها لحساب آخرين بهذا القصد فإنه لا مرأى فى ثبوته فى حق المتهم ما دام أن - المحكمة قد اطمأنت فى هذا الشأن إلى تحريات الشاهد الأول وهذا فضلا عن كبر حجم الكمية المضبوطة فضلا عن اطمئنانها إلى رواية الشاهدين سالفى الذكر من أن المتهم قد اعترف لهما صراحة بأنه يقوم بنقل المخدرات لحساب آخرين وأن واقع الحال والقرائن قاطعه فى أنه يقوم بنقلها بقصد الاتجار إذ لا يقبل قيامه بنقلها بغير هذا القصد نظرا لكبر حجم الكمية المضبوطة) . وكان الحكم فى بيانه واقعة الدعوى واستظهاره علم الطاعن بالمخدر المضبوط قد أورد على النحو المار ذكره ظروف واقعة الضبط وملاساتها ، وكان يبين من المفردات المضمومة . أن الضابطين شاهدى الإثبات قررا بتحقيقات النيابة أن الطاعن اعترف عند مواجهته بالمخدر المضبوط بإحرازه لنقله إلى أحد التجار ، فإنه ينحسر عن الحكم عيب القصور فى بيان واقع الحال والقرائن والاستناد إلى ما لا أصل له فى الأوراق فى مقام التدليل على قصد الاتجار .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩١)

السبب الثالث للحكم بالبراءة

قصد الاتجار وغيره من القصور وكيف ينتفى

صغر حجم الكمية المضبوطة - قرينة

عدم ضبط عملاء - قرينة

انتفاء قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى - قرينة

إذا انتهى الحكم إلى استبعاد قصد الاتجار استنادا إلى صغر حجم كميته المخدر وعدم وجود عملاء للمطعون ضدها دون أن - يعرض لأدلة ثبوت هذا القصد من التحريات وضبط المخدر مجزءا والسكين ملوث نصله به ، والميزان المتوسط الذى يستخدم فى الوزن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدله الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره وغيره من القصود فى حق المطعون ضدها بقوله "وحيث انه عن قصد الاتجار فهو غير ثابت فى حق المتهمه لصغر حجم الكمية المضبوطة ولعدم ضبط عملاء للمتهمه كما أنه لم يثبت كذلك أن حيازة المتهم كانت بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى ومن ثم تضحى حيازتها مجردة من القصد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا .

(الطعن رقم ٥٦١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٤)

الدفع بانتفاء صلة المتهم بالمخدر محل الضبط

أساس المسؤولية في حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجاني به اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازته حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

الثابت في قضاء هذه المحكمة أن مناط المسؤولية في حالتى إحراز و حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أوردت من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

(الطعن ٧٢٦ لسنة ٧٢ - جلسة ٢٠٠٢/٥/١٦ - غير منشور)

كما قضي : لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل

فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله (وحيث أنه عن قصد الاتجار في حق المتهم ونقلها لحساب آخرين بهذا القصد فإنه لا مرأى في ثبوته في حق المتهم ما دام أن - المحكمة قد اطمأنت في هذا الشأن إلى تحريات الشاهد الأول وهذا فضلا عن كبر حجم الكمية المضبوطة فضلا عن اطمئنانها إلى رواية الشاهدين سالفى الذكر من أن المتهم قد اعترف لهما صراحة بأنه يقوم بنقل المخدرات لحساب آخرين وأن واقع الحال والقرائن قاطعه في أنه يقوم بنقلها بقصد الاتجار إذ لا يقبل قيامه بنقلها بغير هذا القصد نظرا لكبر حجم الكمية المضبوطة). وكان الحكم في بيانه واقعة الدعوى واستظهاره علم الطاعن بالمخدر المضبوط قد أورد على النحو المار ذكره ظروف واقعة الضبط وملاساتها، وكان يبين من المفردات المضمومة . أن الضابطين شاهدي الإثبات قررا بتحقيقات النيابة أن الطاعن اعترف عند مواجهته بالمخدر المضبوط بإحرازه لنقله إلى أحد التجار، فإنه ينحسر عن الحكم عيب القصور في بيان واقع الحال والقرائن والاستناد إلى ما لا أصل له في الأوراق في مقام التدليل على قصد الاتجار.

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩١)

الطلبات

الهيئة الموقرة ::

لما سبق إبداءه من دفاع ودفوع فإن المتهم يلتمس الحكم ببراءته من الاتهام المسند إليه.

وكيل المتهم المحامي

مرافعة محامي المتهم في جنائية إدارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات بمقابل

متي تتحقق الجريمة

لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه بتوافر جريمة إدارة وتهيئة وإعداد مكان لتعاطي المخدرات التي دان الطاعن بها على مجرد ضبط المتهمين الآخرين - يدخان مخدر الحشيش في مقهاه دون أن يستظهر العناصر القانونية التي تقوم عليها تلك الجريمة من تعاطي مقابل وتخصيص مكان لتعاطي المخدرات ويورد الأدلة على توافرها في حق الطاعن ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٥)

جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة يتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ، يسر لشخص يقصد تعاطي . المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة" له أو تقديم المساعدة الماسة أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات ألا كانت طريقه أو مقدار هذه المساعدة .

(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

لما كان الحكم المطعون فيه قد طبق في حق الطاعن الأول حكم المادة ١/٣٢ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد للجرائم التي دانه بها وهي المقررة لجريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات ، وإذ كان الحكم بالإدانة في تلك الجريمة يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتعاطاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه سواء في بيان واقعة الدعوى أو سرده أقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه يكون معيبا بالعصور الذي يوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن الأول بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره في أوجه طعنه . لما كان ذلك ، وكانت الجريمتان اللتان دين بهما الطاعن الثاني تلتقيان في صعيد واحد

مع الجريمتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الأول فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الثانى لأن إعادة المحكمة بالنسبة لأولهما وما تجر إليه أو ينتهى عنده تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث فى الواقعة بالنسبة للطاعنين فى جميع نواحيها وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨١)

متى كان القانون لا يشترط للعقاب على جريمة تهيئة مكان للتعاطى الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصا لممارسة هذا التعاطى أر أن يكون الغرض الأسمى من فتحه هو استغلاله فى هذا الشأن ، بل يكفى أن يكون مفتوحا لمن يريد تعاطى المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر.

(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٨١)

جريمة تسهيل تعاطى المخدرات تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات ، أيا كانت طريقة المساعدة . ويتحقق القصد الجنائى فى تلك الجريمة بعلم . الجانى بأن فعله يسهل هذا التعاطى ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك ما دام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٧/١/١٩٨١)

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله (أنها تتحصل فى أنه يوم ١ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ وأثناء مرور معاون مباحث قسم بولاق علم من أحد مرشديه أن مقهى يدار لتعاطى المخدرات فاتجه إليه حيث شاهد بعض الأشخاص يجلسون به وكان المتهم (الطاعن) يقدم جوزة لهم وأبصر أحدهم ممسك بجوزة مشتعلة ويقوم بتدخينها وثبت من تقرير التحليل

أن المادة المضبوطة فوق الأحجار لجوهر الحشيش وأن الجوزتين المضبوطتين ومياهما وقلبيهما وغابة كل منهما بها آثار حشيش وأن المادة المضبوطة فوق حجر الجوزة المشتعلة والتي كان يمسك بها أحد الأشخاص بجوهر الحشيش) ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان المخصص لتعاطى المخدرات - فى حكم الفقرة د من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتى إعداد وتهيئة وإدارة مكان لتعاطى المخدرات مقهى دون أن يستظهر توافر أركانها فإنه يكون معييا بالقصور .

(الطعن ٥٤٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)

جريمة إعداد المحل وتهيئته للتعاطى الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى وتختلف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار إحداهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتما فى قيام الثانية .

(الطعن ١٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٥٦)

جريمة تسهيل تعاطى المخدرات تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات ، أيا كانت طريقة المساعدة . ويتحقق القصد الجنائى فى تلك الجريمة بعلم . الجانى بأن فعله يسهل هذا التعاطى ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك ما دام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا .

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٧/١/١٩٨١)

إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاوى الغير للمواد المخدرة . مجرد علم صاحب المكان بتعاوى اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا إيجابيا منه تتوافر به جريمة إعداد مكان وإدارته لتعاوى المخدرات بدون مقابل . كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامهما فى تعاوى المخدر

وحيث أن الحكم المطعون فله قد حصل واقعة الدعوى فى أن الرائد رئيس قسم مكافحة المخدرات انتقل ومعه الملازم أول وقوة من رجال الشرطة إلى مقهى الطاعن لتفقد حالة الأمن وما أن داهمه حتى وجد المحكوم عليهما الآخرين يجلسان فى حجرة بالمقهى وأمامهما منضدة عليها بعض قطع من المواد المخدرة والأدوات الخاصة بتعاويها وإذ شاهدها ارتبكا فقام ومرافقوه بالقبض عليهما وبمواجهتهما بالمضبوطات أفرا له بأنهما أعداها سويا بقصد التعاوى، وقد كان الطاعن بالمقهى وقت الضبط وكان تعاوى المحكوم عليهما الآخرين للمواد المخدرة تحت بصره وأن التحريات السابقة دلت على قيامه بتقديم المواد المخدرة للمدمنين المترددين على مقهاه ثم حصل الحكم أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات فى قوله : " فقد شهد الرائد بأنه انتقل فى يوم وبرفقته الملازم أول وقوة من رجال الشرطة إلى مقهى المتهم الثالث (الطاعن) لتفقد حاله الأمن بعد أن انتشرت ظاهرة تعاوى المواد المخدرة بمدينة وقيام أصحاب المقاهى بتقديم هذه المواد للمترددين عليها وما أن داهم المقهى حتى شاهد المتهمين الأول والثانى يجلسان فى حجرة تقع فى نهاية المقهى على اليسار وأمامهما منضدة عليها وبمواجهتهما اعترفا بإعداد تلك الحجارة للتعاوى وكان التعاوى تحت بصر صاحب المقهى المتهم الثالث (الطاعن) . وأحال فى بيان شهادة الضابط الأخر إلى ما أورده من أقوال رئيس القسم وخلص إلى إدانة الطاعن بقوله : " وحيث أن الثابت للمحكمة أن المتهمين الأول والثانى كانا يتعاويان المواد المخدرة فى مقهى المتهم الثالث وتحت بصره وأن الجوزة و الحجارة المضبوطة خاصة بالمقهى وقد ثبت من تقرير قسم المعامل الكيمائية أن الحجر الأمر الذى يقطع بأن المتهمين تعاويا المواد المخدرة داخل المقهى ويكون المتهم الثالث قد سهل لهما هذا التعاوى بأن قدم لهما المكان والأدوات الخاصة بتعاوى

المواد المخدرة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هي معرفة فى القانون ، تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته - على ما سلف بيانه - لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن ، ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطى اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا إيجابيا منه تتوافر به جريمة تسهيل تعاطى المخدر ، كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامهما فى تعاطى المخدر . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمه النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقول بكلمتها فيما يثيره الطاعن من خطأ فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ٢٣٥٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٤)

جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها لا تتوافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص لقصد تعاطى المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته

لما كانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تتوافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص لقصد تعاطى المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط المتهم وفى حوزته جوزته ثبت من تقرير التحليل الكيماوى أن غسالة قلبها تحتوى على اثر الحشيش . ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلى نضبة المقهى عليها قطع من مادة ثبت من التقرير سالف الذكر أنها لجوهر الحشيش دليلا على تقديم الطاعن لمخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح فى مدوناته عن صدور نشاط إيجابي من المتهم يتحقق به قبله الركن المادي لجريمة تقديم المخدرات للتعاطى ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يبطله ، ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كانت جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٤/د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، التي أخذ الحكم المطعون ، فيه الطاعن

بها لا تتحقق - وعلى ما يبين من استقراء نصوص القانون والتدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الأفعال المنصوص عليها فيه - إلا مقابل جعل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيئته ، وكان ما أورده الحكم . المطعون فيه على السياق المتقدم - لا يسوغ به القول أن إدارة الطاعن للمحل أو تهيئته كانت لتعاطى المخدرات مقابل جعل ، فإنه يكون قاصر البيان فى استظهار توافر أركان تلك الجريمة بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٣)

السبب الثاني للبراءة

انتفاء القصد الجنائي

الدفع بانتفاء واقعة القصد الجنائي في جريمة إعداد أو تهيئة المكان لتعاطى المخدرات بدون مقابل جريمة تسهيل تعاطى المخدرات تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال أيجابه أيا كانت يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى المخدرات وتهيئه الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المالية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات ، أيا كانت طريقة المساعدة . ويتحقق القصد الجنائي فى تلك الجريمة بعلم الجاني بأن فعله يسهل هذا التعاطى ، ولا حرج على القاضي فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملا بساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك ما دام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا .

(الطعن ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٨١)

متى كان الحكم كد أثبت فى حق الطاعن أنه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات فى جوزة " دخان المعسل فى حضوره وتحت بصره وكان هذا الذى أثبتته الحكم - بما ينطوى عله من تحلل الطاعن من التزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات فى محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه وبصره ثم تقديمه " جوز " لدخان المعسل لهم وهو على

بصيره من استخدامها فى هذا الغرض - لتوافر به فى حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاظى المخدرات كما هي معرفة فى القانون ، فإنه لا محل لما يحاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائى فيها.

(الطعن ١٩٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٦)

يبين من استقراء نص المادتين ٣٥، ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمقابلة بينهما أن العقوبة المقررة لجريمة تقديم الجواهر المخدرة للتعاظى بغير مقابل أشد من العقوبة المقررة لجريمة الإحراز بقصد التعاظى ، ومن نم تكون العقوبة الأولى هي الواجبة التطبيق فى حالة الارتباط الذي لا تقبل التجزئة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وذلك مع امتناع تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات عملا بصريح نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(الطعن ١٧٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٦٧)

إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول -والطاعن كانا يتناوبان تعاظى "الحشيش" ، فيكون دور كل منهما مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره سهلا لزميله تعاظى المخدر، والحال أنه إنما كان يبادل استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاظى.

(الطعن ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٦٠)

إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاظى الحشيش المسندة إلى المتهم الأول بقوله " أن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت فى الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاظى الحشيش فيه لتسهيل تعاظى المتهمين الحشيش عنده إذ كان السكن خلوا مما عداهم وقد قصدوا إليه لهذا الغرض بدليل مستفاد من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس فى التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين وذهبوا إلى مسكن المتهم الأول وكانت

الجوزة بمعداتها جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة ودخنوا جميعا كرسيين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتعاطي الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل -تعاطي الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها ، إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي إحراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطي اللتان دان المتهم بهما .

(الطعن ١١١٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٥٨)

متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم الثاني أخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عندما أراه يتعاطاه ، فإن ذلك ينتفي معه القول بأن هذا الأخير هو الذي قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم إذا اعتبر أن إحرازهما كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن ٤٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٣/٦/١٩٥٧)

الطلبات

الهيئة الموقرة ::: السيد الرئيس . . . حضرات السادة المستشارين الاجلاء

لما سبق إبداءه من دفاع ودفوع فإن المتهم يلتمس الحكم ببراءته من الاتهام المسند إليه .

وكيل المتهم المحامي

الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيابة المادية.

الثابت في قضاء هذه المحكمة أن مناط المسؤولية في حالتى إحراز وحيابة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيابة المخدر حيابة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيابة المادية، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

(الطعن ٧٣٦ لسنة ٧٢ - جلسة ١٦/٥/٢٠٠٢ - غير منشور)

يكفى إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيابة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محرزا له لمجرد وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بان الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقيم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل إثبات النفي . بل إنه يستطيع الإثبات بإدعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٣٢)

السادة المستشارين

إن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على جوهر المخدر استيلاء ماديا طالمت مدته أم قصرت

لما كان من المقرر أن الإحراز هو مجرد الاستيلاء على جوهر المخدر استيلاء ماديا طالمت مدته أم قصرت ، وأن جريمة إحراز المخدر معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث على الإحراز ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه كان في نيته التبليغ عن العثور على المخدر وأن الضبط تم قبل المهلة المحددة في القانون للتبليغ عن العثور على الأشياء الفارقة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٤)

لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة للمضبوطة، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره.

لما كان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة للمضبوطة، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره، ولا للزم أن يتحدث الحكم استقالاتا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - مما يستدل به على قيامه. لما كان ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن اقتسم مع الجندي - الشاهد الأول، كمية المخدر التي عثرا عليها على شاطئ البحر، وأنه قام بإخفاء ما حصل عليه بدفته في مكان يعرفه بالصحراء، فإن ذلك مما يتحقق به الركن المادي للجريمة، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون في غير محله. ولا يقدح في ذلك أن يكون إخفاء المخدر قد تم في منطقة صحراوية عسكرية غير مأهولة ولا مسكونة لا يجوز ارتيادها إلا بتصريح من مخبرات الحدود، طالما أن الشارع لم يشترط أن تكون حيازة المخدر في مكان مأهول، وما دام أن الطاعن لا يزعم أن ارتياد تلك المنطقة مستحيل استحالة مطلقة تمنعه من بسط سلطانه عليه.

(الطعن ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٤)

السادة المستشارين :

غياب مفهوم الاتصال بالمخدر : أية ذلك إن القانون صريح في العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة كان أو بالواسطة . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها، فإن حمل الجوزة له والحشيش بهاء كائنا من كان حاملها يكون حاصلًا لحسابه واجبا قانونا مساءلته عنه كما لو كان حاصلًا منه .

(الطعن ٧١٣ سنة ١٥ ق - جلسة ٢/٤/١٩٤٥)

مشكلة ضبط المخدر ومدى صحة مؤاخذا المتهم : الإثبات والنفي

ضبط الجوهر المخدر ليس ركنا لازما لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه ، بل يكفى لإثبات الركن المادي، وهو الإحراز في أي جريمة من هاتين الجريمتين أن يثبت بأي دليل كان أنه وقع فعلا ولو لم يضبط الجوهر المخدر .

(الطعن رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٩)

السبب الثاني للبراءة

الدفع بدس المخدر علي المتهم

السادة المستشارين

للمتهم أن يدفع بعدم العلم بوجود المادة المخدرة لديه وقيم الدليل على ذلك كالتقول أن أحد من الغير هو الذي وضع المخدر عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

آية ذلك أن وجود المخدرات محل الضبط بمسكن المتهم - وإن صار قرينة علي إحرازه لها ، إلا أنها قرينة قابلة للضحد وإثبات العكس ، والثابت من تحقيقات النيابة العامة أن المسكن الذي تم ضبط المخدرات به ليس خاص بالمتهم علي سبيل الانفراد وإنما يشاركه فيه عدة أشخاص هم من وردت أسمائهم بتحقيقات النيابة العامة ، وقد أكدت التحريات التي أجريت بمعرفة مديرية الأمن ذلك .

والثابت - وهو الركن الركين في طلب البراءة بنفي الإحراز أن المدعو / عندما سئل بتحقيقات النيابة العامة ومن بعد أمام هيئتك الموقرة قرر وجود خلافات بين المتهم وشخص آخر - كان من المقيمين بالشقة التي ضبطت بها المخدرات - وأنه سمع المدعو / وهو ممن ثبت في حقهم الاتجار بالمخدرات يتوعد بإيذاء المتهم بالزج به في قضية مخدرات .. وقد كان ..

مما سبق لا يتضح فقط انتفاء مفهوم الإحراز للمواد المخدرة . بل يثبت علي وجه اليقين الدفع بشيوع التهمة لتعدد قاطني المسكن " الشقة " التي ضبطت فيها المخدرات .

وفي ذلك قضت محكمة النقض :::

يكفى إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرراً لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محرراً له لمجرد وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بان الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقيم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل إثبات النفي . بل إنه يستطيع الإثبات بإدعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

(الطعن ٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/٥)

السبب الثالث للبراءة

الدفع بانتفاء القصد الجنائي

(انتفاء العلم بكون المادة المخدرة - انتفاء قصد الاتجار)

السادة المستشارين

الثابت أنه لكي يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر

أولاً ::: أن يعلم المتهم بأن ما يحزره أحد المواد المخدرة .

ثانياً ::: أن يعلم المتهم أن هذه المواد ممنوع إحرازها قانوناً .

لما سبق ندفع بانتفاء القصد الجنائي لدي المتهم بانتفاء علمه بأن ما كان يحزره مواد أو مادة مخدرة ، إذ أن العلم بكنه المادة المضبوطة لا يفترض قانوناً . وإنما يجب علي سلطة الاتهام أن تقيم الدليل علي هذا العلم :

ولا يصلح ما أورده محرر المحضر - محضر التحريات - قرينة علي علم المتهم بكنه المادة المخدرة استناداً الي زعم كاذب باتجاره في المخدرات وهو الأمر الذي لم يثبت أصلاً بالأوراق .

وفي نفي قرينة العلم قضي نقضاً :

يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوع إحرازها قانوناً، وإذا كان ما أورده المحكم من أن المتهم ألقى بما معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كافٍ لاعتباره محرراً له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنه الجوهر كمخدر إنما يقع على كاهله هو، فلا سند له من القانون ، إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينه قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة، ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع في ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار، ذلك بأن البحث في توافر

(الطعن ١١٣٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)

تمسك المحكمة بكبر حجم كمية المخدرات المضبوطة كقرينة علي علمه بكنه المادة المخدرة موضوع الاتهام . خطأ

لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لقصد الاتجار في قوله " أن المحكمة تطمئن إلى ثبوت التهمة في حق المتهم المذكور بانية عقيدتها في توافر قصد الاتجار لديه من حجم الكمية المضبوطة على كبرها وما حوته تحريات الشرطة عن الواقعة وأقوال شاهدي الضبط فيها ومن اعتراف المتهم الثاني بأن المتهم الأول - الطاعن - يتجر في المواد المخدرة " . وكانت المحكمة قد افتتحت في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

(الطعن ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٠)

قصد الاتجار في المواد المخدرة : كيف يثبت : كيف ينتفي ٩...٩

هل يعد كبر حجم كمية المخدرات دليلاً علي توافر قصد الاتجار ٩.

لما كان ما يثيره الطاعن أن التحليل لم يتناول كل الكمية المضبوطة البالغة ١٣٣٢ جراماً والتي عول الحكم على كبر حجمها في استظهار قصد الاتجار ، هو منازعة موضوعية في كنه ما لم يرسل من الكمية المذكورة للتحليل ، لم تبد أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون منعي الطاعن في هذا الشأن غير سديد لا يغير من هذا ما ورد في محضر جلسة المحاكمة من أن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها لأن هذا لا يعد بمجرد منازعة جدية في كنه المواد التي يدعى الطاعن أنه لم يتم تحليلها .

(الطعن ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨)

السادة المستشارين

يتوافر القصد الجنائي في جريمة حيازة وإحراز المواد المخدرة في ...٩.

إن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما يتوافر بعلم الحائز بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تحصيلاً لواقعة الدعوى وبيانا لأدلة الثبوت ورداً على ما أثاره الدفاع كافيًا وسائغاً في الدلالة على صلة الطاعن بالمخدر المضبوط وعلى علمه بحقيقته ، ولا خروج فيه عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن ٢٩٢٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر وحيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على المحكمة في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها وكان ما ساقه الحكم تدليلاً على توافر علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة كافيًا وسائغاً في إثبات هذا العلم فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن ١٥٠٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٩)

السادة المستشارين

قصور التحريات في إثبات القصد الجنائي في جرمي الاتجار حيازة وإحراز المواد المخدرة .

ومن حيث أن المحكمة لا تسترسل بثقتها إلى ما ركنت إليه النيابة العامة في سبيل التدليل على صحت الاتهام وصحة إسناده إلى المتهمين لقصور عن بلوغ حد الكفاية لإدراك هذا القصد وذلك لخلو أوراق الدعوى من الدليل اليقين على علم المتهمين بأمر المخدر إذ لم تتضمن التحريات وأقوال الضابطين ما يفيد ثبوت هذا العلم ولا يغير من ذلك القول بعلم المتهمين بوجود ممنوعات في الطردين لأن شاهد الإثبات الذي أبلغ الشرطة وكان مرشدا لها - نقل عن الذي وسطه المتهمان لديه أنهما ذكرا أن بالطردين " ذهبا " . ولما كانت الأحكام تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين ، وكانت الأدلة التي ركنت إليها النيابة العامة في إثبات علم المتهمين بوجود المخدر بالطردين لا تكنى لاقتناع المحكمة أنهما كانا على علم بوجود المخدر ومن ثم فإن أركان جريمة جلب المخدر لا تكون متوافرة في حقهما ويتعين لذلك القضاء ببراعتها منها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومصادره المخدرين المضبوطين عملا بالمادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها.

(الطعن ٣٧٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٥)

السادة المستشارين

الدفع بعدم العلم : دفع ينفي القصد الجنائي : التزام المحكمة بالرد عليه بالأدنى ضمن تسببها للحكم بإيرادها الواقعة كما حصلتها .

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على انعدام القصد الجنائي لديه وإطراحه في قوله : " أما عن دفاع المتهم القائم على انعدام القصد الجنائي قولاً بأنه كان يجهل وجود مخدر الأكتدرون ضمن الأدوية المضبوطة فمردود بما أسفرت عنه التحريات وما قرره

شاهد الإثبات من أن المتهم يتجر في الأدوية المخدرة المضبوطة هذا فضلاً عن تميز عبوة مخدر الأكتدرون عن جميع الأدوية الأخرى التي ضبطت من ناحية شكل العبوة إذ تبين أن هذا المخدر معبأ في علب من الكرتون مستطيلة الشكل بداخل كل منها أنبوبة زجاجية تحوى عشرين قرصاً وهو أمر قد تميزت به هذه العبوات دون غيرها من سائر عبوات الأدوية الأخرى التي كانت معها - هذا بالإضافة إلى وجود كلمة الأكتدرون على كل عبوة من الخارج والداخل " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم لا يقطع في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنه ما ضبط في حوزته من أنه مخدر ذلك بأن شكل العبوة لا يدل بذاته على أن ما تحويه مخدر وأنه ليس بدواء كبقية الأدوية المضبوطة ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان الطاعن على علم بالقراءة حتى يمكن الاستدلال عليه بوجود كلمة الإكتدرون على ظاهرة العبوة وداخلها ، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم في التدليل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن - وهو ركن من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها - قاصراً ، الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن ١٦٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥)

يتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً

يتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أورده في مدونات حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحرزه مخدر . ولما كان ما سرده الحكم من تردد الطاعن في تعيين مالك الحقيقية التي ضبط حاملاً إياها بالإضافة إلى ما ورد بالتحريات التي سبقت وصوله إلى مطار القاهرة من أنه سيجلب جواهر مخدرة من الخارج كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان عالماً بوجود المادة المخدرة التي ضبطت معه وبكنهها مما يسوغ به إطراح دفاعه .

(الطعن ١٧١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١)

الأستاذ الزميل ::: أن عدم الدفع بانتفاء هذا العلم بكنه المادة محل الضبط يؤخذ كقرينة علي علم المتهم بماهية المواد المخدرة ، كما يؤخذ كقرينة علي قيام قصد الاتجار لدى المتهم .

المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استقلال عن القصد الجنائي إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدراً ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أورد أن المتهم ألقى من يده بالكيس الذي كان يحتوي على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة أن أياً من المتهم أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته الحكم من وبائع وظروف دالا على قيامه في حق المتهم ، فإنه لا محل لما ينعاه المتهم من أن الحكم لم يعن ببيان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر المسندة إليه .

(الطعن ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩)

دور المحامي

الدلائل علي وجود قصد الاتجار في المخدرات وكيف ينتفي ...؟

يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوع إحرازها قانوناً ، وإذا كان ما أوردته الحكم من أن المتهم ألقى بما معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسيغ القول بانتفائه .

□ الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩/٦/١٩٥٨ □

السادة المستشارين :

إن القصد الجنائي ركن من أركان الجريمة ويجب - كما تعلمنا من قضائكم الموقر - أن يتوافر أمام قاضي الموضوع ما يفيد قيام هذا القصد وجوهر هذا القصد وأساسه علم ، فتمسك المتهم

بعدم العلم يوجب علي المحكمة إن رأت توافره أن تورده ما يرشح ذلك ، فالقصد الجنائي - مرة أخرى - من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح افتراضه افتراضا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى

وفي بيان دور المحكمة حال الدفع بعدم العلم قضت محكمة النقض :

إن افتراض العلم بماهية المادة المضبوطة - علم المتهم بالمادة أو المواد المخدرة - وجعلها قرينة غير قابلة لإثبات العكس افتراض يناقض قرينة البراءة لذا يجوز للمتهم - رغم وجود المخدرات في حيازته وإحرازه - أن يتمسك بعد علمه بأن هذه المواد مواد مخدرة ، وفي هذه الحالة يجب علي المحكمة إذا رأت أنه يعلم أن تورده بأسباب حكمها ما يثبت أنه كان عالماً بماهية هذه المواد المخدرة ، ونعني أن هذه المواد مواد مخدرة .

كما قضت محكمة النقض المصرية :::

يشترط للعقاب على جريمة إحراز المخدر أن يثبت علم المتهم بأن المادة التي يحرزها هي من المواد المخدرة فيجب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ما يفيد قيام هذا العلم ، وإذن فإن كان المتهم قد تمسك ، في دفاعه بأنه لا يعلم أن الشجيرات والأوراق التي ضبطت عنده هي من المواد المخدرة فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين اقتناعها بعلمه بأن ما يحرزه مخدر . أما قولها بأن . العلم مفروض لديه وأنه ليس له أن يدعى أنه لا يعلم بأن المادة مخدرة فلا سند له من القانون ولا يمكن إقراره ، فإن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح افتراضه افتراضا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣١ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٤٦)

الطلبات

سيدي رئيس المحكمة - السادة المستشارين

لما سبق إبداءه من دفاع ودفوع فإن المتهم يلتمس الحكم ببراءته من الاتهام المسند إليه.

وكيل المتهم

.....

المحامي

الدفع بعدم جدية التحريات لانتقاء الصلة الضرورية بين الجريمة المرتكبة وشخص المتحرى عنه (المتهم) كما أوردته وردت عليه محكمة جنايات جنوب القاهرة.

مفهوم الإسناد في التحريات

وحيث انه وعن الدفع المبدي بعدم جدية التحريات لانتقاء الصلة الضرورية بين الجريمة المرتكبة وشخص المتحرى عنه - المتهم - فهو دفع صحيح وسديد إذ الثابت في قضاء هذه المحكمة أن التحري عمل قانوني سابق على غيره من الإجراءات والأعمال القانونية وانه يشترط لصحته أن تتوافر ضد المتحرى عنه من الدلائل والإمارات والقرائن ما يحمل جهة التحقيق على إصدار أذنها بالتفتيش وهو ما يطلق عليه ويعبر عنه بالإسناد أما وقد خلا محضر التحريات من ذلك وكذا تحقيقات النيابة العامة فان المتحرى عنه يكون أجنبيا عن الجريمة.

□ الجناية رقم ٢٨١٤ لسنة ٩٦ - جنوب القاهرة - جلسة ١٩٩٦/١١/٤ □

وفي الدفع بانتقاء القرائن والإمارات ضد المتحرى عنه مما يجعله أجنبيا عن الجريمة وبالتالي لا يصح اتخاذ أي إجراءات ضده ويعني بذلك التفتيش قضت محكمة جنايات بنها.

مفهوم الشخص الأجنبي عن الجريمة ::: وحيث انه وعن الدفع ببطلان محضر التحريات وببطلان أذن النيابة العامة بالتفتيش لانتقاء الدلائل والإمارات الكافية التي تفيد صله المتهم المتحرى عنه بالجريمة المرتكبة فهو دفع سديد وفي محلة إذ أن مأمور - القائم بالتحري - الضبط القضائي القائم بالتحري لم يورد بمحضر تحرياته ولا بأقواله بمحضر تحقيقات النيابة العامة ما يفيد قطعاً نسبة الجريمة لشخص المتحرى عنه.

□ الجناية رقم ٤٩٢ لسنة ٩٢ كلى بنها جلسة ١٩٩٢/٣/٤ □

المبدأ الثاني :::

الحرية الشخصية مصونة لا تمس وللمساكن حرمة ، توافر إمارات ودلائل وقرائن ضد شخص المتحرى عنه على ارتكابه الجريمة أو مساهمته فيها المبرر القانوني للتصدي لحرية وحرمة

مسكنه ، انتفاء القرائن والإمارات ينبئ عن انعدام الصلة بين الجريمة الواقعة والشخص المتحرى عنه .

إذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسوية إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئاً عن ذلك في محضره مكتفياً بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألدسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبوتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدح في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع. □ الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

المبدأ الثالث :::

التزام محكمة الموضوع بالتعرض أو لا للتحرى وعناصره ومنها مدي توافر الإمارات والدلائل ضد المتحرى عنه . فإذا انتفت هذه الإمارات والدلائل لا يجوز إصدار الأذن بالتفتيش وبالتالي يبطل الأذن لبطلان محضر التحريات كعمل قانوني .

ضبط المخدر ليس دليلاً على جدية التحريات السابقة على الأذن

وفي هذا قضت محكمة النقض " لا يصح أن يتخذ ضبط المخدر دليل على جدية التحريات السابقة على الأذن فيتعين على محكمة الموضوع أن تبحث عناصر التحري السابقة أولاً ومنها توافر الدلائل والإمارات ضد المتحرى عنه وان تقول كلمتها في كفايتها وجديتها ببيان الصلة القائمة بين شخص المتحرى عنه والجريمة المرتكبة.

□ الطعن رقم ٣٤٠٣ لسنة ٦٢ جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٩٤ □

المبدأ الرابع :::: التحري عمل قانوني ذي عناصر موضوعية وشكلية ، يجب على المحكمة أن تقسطه حقه فى البحث عن اكتمال وتوافر هذه العناصر وهو عمل سابق على صدور الأذن وتنفيذه وفي هذا قضت محكمة النقض " الأصل فى القانون أن الأذن بالتفتيش هو أحد إجراءات التحقيق ولا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وان هناك من الدلائل والإمارات والقرائن ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية.

□ الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٦١ ق ١٩٩٣/١/١٩ □

ثالثاً : طلبات المتهم ... البراءة

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم الأستاذ / المحامي

مرافعة محامي المتهم في الدفع بعدم صحة التحريات للخطأ في أسم المتهم المعني بالتحريات

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم انه في الموافق د/د/د بدائرة قسم شرطة
محافظه إرتكب

" يورد الأستاذ المحامي ملخص موجز عن وقائع الاتهام علي أن يكون محدداً دقيقاً "

وطالبت عقابه بمواد الاتهام .

ثانياً : دفع المتهم وأوجه دفاعه الموضوعي

الهيئة الموقرة ::::: الثابت إن أول ما يتعين به الشخص (أي شخص) أسمه ووظيفته وعمره ومحل
أقامه وهي قسائم متساوية في التدليل بدقة على الشخص والشخصية ، وبقدر ما تتصف هذه
البيانات بالدقة بقدر ما يتصف محضر التحريات بالجدية وبقدر ما يتصف محرر محضر
التحريات بالنزاهة والصدق وأول ما يحدد به الشخص الطبيعي أسمه ، فبه يعرف ويتميز عن
غيره من الأشخاص ومرد ذلك أحكام وقواعد القانون المدني في مجال تحديد ماهية الشخص
الطبيعي ، فالمادة ٢٨ من القانون المدني تقضي " يكون لكل شخص أسم ولقب ، ولقب الشخص
يلحق بأولاده "

شخص المتهم ، فقد ينحصر الخطأ في اسم والد المتهم أو المتحرى عنه أو جده أو لقب عائلته.

المبادئ والأفكار القانونية التي تحملها دائماً

مذكرة محامي المتهم في الدفع بعدم صحة التحريات لعدم تحديد شخص المتهم المقصود
بالتحريات

الفكرة الأولى :: الخطأ الجسيم في أسم المتحرى عنه يعدم التحريات ٠٠٠ أساس ذلك فوات المقصود من التحري كوسيلة بحث وتقيب دقيقة يتولاها متخصصون.

وفي ذلك قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير جدية التحريات هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه ابطال أذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان جادا في تحريه عن المتهم لعرف حقيقة اسمه خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه في قضايا مماثلة فإن ما أنتهي إليه الحكم من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لم يكن أساسه مجرد الخطأ في الاسم وإنما كان مرجعة المقصود من التحري بما يبطل الأمر بالتفتيش ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٢/١٢ - لم ينشر بعد □

كما قضت محكمة النقض " من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير جدية التحريات هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه ابطال أذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان جادا في تحريه عن المتهم لعرف حقيقة اسمه خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه في قضايا مماثلة فإن ما أنتهي إليه الحكم من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لم يكن أساسه مجرد الخطأ في الاسم وإنما كان مرجعة المقصود من التحري بما يبطل الأمر بالتفتيش ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٦ م □

وفي هذا الصدد قضت محكمة جنايات شبين الكوم " وحيث أن الدفع ببطلان إذن النيابة وما ترتب عليه من تفتيش شديد ذلك أن ما سطره مستصدر الأذن المقدم / رئيس

قسم مكافحة المخدرات فى طلب الحصول عليه يناقض ما أسفرت عنه التحقيقات ويكشف عدم صحة التحريات التي سبقت صدور إذن النيابة ذلك أن رئيس القسم ذكر فى الطلب أن تحرياته إلى أشرك فيها مع الرائد / والنقيب / دلت على أن من يدعي / المقيم / يتجر فى المواد المخدرة وقد ثبت من التحقيقات أن من تم القبض عليه وتفتيشه يدعي (يختلف عن الاسم الأول فى الاسم الثاني والثالث واللقب)

□ الجناية رقم ٣٧٤٦ لسنة ١٩٩١ - جنایات شبين الكوم □

الفكرة الثانية :: الخطأ المادي فى اسم المعني بالتحري (المتهم) ينبئ عن عدم دقة القائم بالتحري اثر ذلك بطلان محضر التحريات

وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير دقة التحريات وكفايتها لتسويغ الأذن بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد ابطال إذن التفتيش تأسيساً على عدم دقة التحريات وجديتها لما تبين أن الاسم الوارد بها هو اسم والد المطعون ضده المحكوم ببراءته الذي كان من تجار المخدرات وتوفي إلى رحمة مولاه وانه لا يمكن اعتبار ما حدث مجرد خطأ مادي فى تحديد الاسم لان الاستفادة مما سجله الضابط بمحضر الضبط من انه قد اتضح بعد الضبط أن المتهم يدعي / فان التحريات التي صدر على أساسها الأذن لم تكن جديّة بالقدر الذي يسمح بإصدار الأذن بالتفتيش (

□ الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣ □

الفكرة الثالثة :: عدم تعين اسم المتحرى عنه كاملاً بمحضر التحريات ينبئ عن عدم جدية التحريات وعدم دقتها وبالتالي عدم كفايتها لإصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش، اثر ذلك بطلان محضر التحريات

وفى ذلك قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع وإذا كانت محكمة الموضوع قد أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى جدية التحريات

التي بني عليها أمر التفتيش للأسباب التي حاصلها اشتمال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أي منهم أو مهنته أو أي بيان آخر يفيد في التحقيق من شخصيته فضلا عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل للمطعون ضده الأمر الذي ينفي الدلائل الكافية لتحديد شخصية المتحرى عنه واعتباره المعنى بالتحريات)

□ الطعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ق ٧١ جلسة ٢٢/٢/٢٠٠١ م □

الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات

وفي هذا الصدد قضت محكمة جنايات شبين الكوم " وحيث انه وعن الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات فهو دفع سديد وفي محلة ذلك أن الثابت من محضر التحريات انه انصب على اسم / وخلا من بيان الاسم كاملاً حين أن الثابت من التحقيقات أن اسم المتهم كاملاً / وليس له اسم شهره ولو كان الضابط جاداً في تحريه لكان قد ذكر في محضرة اسم المتهم كاملاً الأمر الذي يصم التحريات بعدم الجدية وعدم الكفاية لتسويغ إصدار الأذن بالتفتيش ومن ثم يكون باطلاً ويبطل تبعاً لذلك الدليل المستمد منه وأسفر عن تنفيذه فلا يصح الاعتماد عليه أو الأخذ بشهادة من أجراه أو ثم في حضوره ويضحي الاتهام بغير دليل صحيح يقوم عليه مما يبين معه والحال لذلك القضاء ببراءة المتهم .

□ الجناية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٩٧ كلي طنطا جلسة ١٩/١/١٩٩٧ □

الفكرة الرابعة ::: الخطأ الوارد باسم المتحرى عنه ينبئ عن عدم جدية التحريات وعدم دقتها وبالتالي عدم كفايتها و أثر الخطأ في اسم المعنى بالتحريات (المتهم) على بطلان محضر التحريات.

وفي ذلك قضت محكمة النقض " لما كان الثابت أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط مستصدر الأذن لو كان جاداً في تحريه لعرف حقيقة اسمه أما وقد جهله فذلك قصور في التحري يبطله ويهدد الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢ □

الفكرة الخامسة ::: رغم وجود خطأ باسم المتحري عنة (المتهم) تبقي محكمة الموضوع السلطة في تقدير مدي جسامته وتأثيره علي صحة محضر التحريات.

كما قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع.

□ الطعن رقم ١٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ □

ثالثاً : طلبات المتهم :

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم

الأستاذ / المحامي

المبادئ و الأفكار القانونية التي تحملها دائما

مذكرة دفاع المتهم في عدم بيان ماهية الجريمة الجاري التحري عنها

المبدأ الأول :::: إغفال أمور الضبط القضائي تحديد ماهية النشاط المؤثم ينبئ عن عدم جدية التحريات لذا يلتزم القائم بالتحري ببيان ماهية الواقعة المتحري عنها على وجه ينبئ عما تحويه من جريمة .

وفي هذا قضت محكمة النقض " لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلًا في تسبب قضاؤه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الأذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئًا عن ذلك في محضره مكتفيا بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألدسكافيتامين واضح وبين ولوصح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبوتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع " .

□ الطعن رقم ٣٠٠١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٥ □

وفي هذا قضت محكمة النقض " لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلًا في تسبب قضاؤه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئًا عن ذلك في محضره مكتفيا بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد

الفرق بين الاتجار فى المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألديسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبته فى محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة فى صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر فى ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق فى إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

وفى ذلك محكمة جنايات السويس إن محضر التحريات محاكاة لواقع الجريمة لا يزيد ولا ينقص عدم دقة بيان الجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها ينبئ عن عدم جدية التحري وحيث انه وعن الدفع المبدي ببطلان الأذن الصادر بالتفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف المادة المخدرة المضبوطة عما أثبته القائم بالتحري بمحضرة فانه دفع سديد وفى محلة إذ الثابت أن التحري الصحيح قانونا هو محاكاة للواقع لا ينقص ولا يزيد والثابت من محضر التحريات المحرر بمعرفة الرائد أن المدعو المقيم يحوز كمية من المخدرات بقصد الاتجار فيها "مخدر الحشيش" حال أن محضر الضبط المحرر بمعرفة نفس الضابط ثابت به أن المادة المشتبه أن تكون مخدرة تشبه مخدر الأفيون وأكد تقرير المعمل الكيميائي ذلك فانه لا خلاف أن التحريات تكون غير جدية ومن ثم تبطل ويبطل الأذن الصادر بالتفتيش استنادا إليها) .

□ الجناية رقم كلي ٣٩١ لسنة ٩٥ كلي السويس جلسة ٤ / ٤ / ١٩٩٦ □

كما قضت محكمة جنايات بنها ان بيان الجريمة محل التحري يستوجب من القائم بالتحري بيان الواقعة المؤثمة المشكلة للجريمة

" وحيث أنه عن الدفع المبدي بعدم جدية التحريات فإنه دفع صحيح وفى محلة إذا الثابت من محضر التحريات الذي أمرت النيابة العامة بإجرائه حول الواقعة - سرقة بإكراه - انه ورد على واقعة خلاف الواقعة المبلغ عنها - محل تحقيق النيابة العامة - وانها وان كانت من ذات نوع الواقعة المبلغ عنها - إلا إنها لم تتعرض للجريمة التي كانت محل التحقيق ومن ثم فقد وردت على

غيرها محله. □ الجنائية رقم ٩٤٥ كلي ٩٣٩ لسنة ٩٣ بنها جلسة ١٩٩٣/١/٢ □

المبدأ الثاني :::: التزام مأمور الضبط القضائي ببيان ماهية النشاط المؤثم تحديداً اختلاف نوع المادة المخدرة المضبوطة عما ورد بمحضر التحريات ينبي عن عدم جدية التحريات .

وفي هذا قضت محكمة النقض " من حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم تمسك ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف المادة المخدرة المضبوطة - حشيش - عن المادة الثابتة بنوعها بمحضر التحريات إذ الثابت قانوناً أن التحري هو تنقيب عن جريمة ارتكبت أو ترتكب فهي ثابتة واقعا بنوعها.

□ الطعن رقم ٩٣٢٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٢٤ □

المبدأ الثالث :::: تقدير النيابة العامة لجدية التحريات يجب أن يستند إلى أساس موضوعي قوامه مدي دقة القائم بالتحري في الإلمام بعناصر الجريمة محل التحري.

تقدير محكمة الموضوع لجدية التحريات يجب أن يستند إلى أساس موضوعي قوامه مدي دقة القائم بالتحري في الإلمام بماديات الفعل المؤثم جنائي - إطلاق القول بحصول جريمة دون بيان ماهيتها وكيفية وقوعها لا يصح معه القول بجدية التحري

وفي هذا قضت محكمة النقض " لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلاً في تسبب قضائه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئاً عن ذلك في محضره مكتفياً بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألديسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار

الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

ثالثاً : طلبات المتهم

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبين الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم

الأستاذ / المحامي

القضاء مستقر على اعتبار القواعد الخاصة بتحرير محضر جمع الاستدلالات مجرد قواعد إرشادية تستهدف توجيه الهيئات القائمة بمباشرة وظائف الاستدلال إلى كيفية أدائها لعملها وبالتالي فإن مخالفة قواعد التدوين وأخطرها تدوين تاريخ محضر التحريات وساعته لا يترتب عليه بطلان محضر التحريات ، فمحضر التحريات وكما سلف ليس عملاً قانونياً شكلياً تطلب القانون كتابته أو تدوينه وان خالف ذلك الواقع العلمي والذي يؤكد حرص القائم بالتحري أو بجمع الاستدلال على تدوين كل ما يقوم به من إجراءات وإثبات ساعة وتاريخ اتخاذ الإجراء .

تدوين تاريخ وساعة تحديد محضر التحريات وأثره على جدية التحريات وعدم جديتها .

إغفال القائم بالتحري تدوين ساعة وتاريخ محضر التحريات وأثره على الدفع بعدم جدية التحريات .

إذا كان القضاء مستقر على اعتبار القواعد الخاصة بتحرير محضر التحريات هي قواعد إرشادية تستهدف توجيه الهيئات القائمة بمباشرة وظائف الاستدلال إلى كيفية أدائها لعملها ولا يترتب على مخالفتها ثمة بطلان إلا أن عدم تدوين القائم بالتحري لتاريخ تحرير محضره وساعته ينبئ دائماً وأبداً عن عدم جدية التحريات وعدم جدية القائم بها - مرد ذلك . . .

× أن تاريخ تحرير محضر التحريات يعد بياناً بديها وأولياً وعلى حد تعبير الدكتور / قدرى الشهاوى بياناً افتتاحياً لمحضر التحريات لا يتصور إغفال أمور الضبط القضائي له إذا ان تاريخ وساعة تحرير محضر التحريات أولى البيانات التي يثبتها أمور الضبط القضائي بمحضره .

أولاً :

أن التحري التي ليس عملاً لحظياً بل يستغرق قدراً من الزمن قد يطول أو يقصر وتحديد زمن إجراء التحري يستوجب بحكم طبائع الأمور إثبات القائم بالتحري لتاريخ محضر التحري وساعته وما استغرقه التحري من زمن فقد يثبت القائم بالتحري أنه اجري تحريات لمدة شهر والمفروض أن حساب مدة الشهر تبدأ من تاريخ محضر التحري الثابت بصدر المحضر .

ثانياً :

أن مدة التحري أحد العناصر الأساسية في تقدير جديته فمأمور الضبط القضائي قد يثبت أن إجراء التحري استغرق شهراً حال أن ما توصل إليه من معلومات تحتاج إلى مدة (أطوال - أقل) مما دون الأمر الذي يشكك في جدية هذه التحريات .

عدم التزام مأمور الضبط القضائي بتحرير محضر تحريات اكتفاء بما يقرره أمام النيابة العامة حال استصداره الأذن أنه قام بمباشرة التحريات .

وفي هذا قضت محكمة النقض " ولا يعيب التحريات أن رجل الضبطية القضائية - القائم بالتحري - لم يحرر محضراً بها فالمرجع لم يستلزم منه ذلك إذ يكفي أن يقرر في التحقيق انه قام بمباشرة تحريات ويدلي بما أسفرت عنه إذ أن تقدير أدلة الدعوى من خصائص محكمة الموضوع حسبما تطمئن إليه .

□ الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٨ □

ثالثاً : طلبات المتهم

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم

الأستاذ / المحامي

من المقرر أن القانون لا يوجب حتماً أن يتولى أحد مأموري الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث إلا أنه يلزم أن يكون قد اقتنع بصحة ما نقل إليه وبصدق ما تلقته وسعي حثيثاً إلى التثبت من ذلك بنفسه وبطرقه الخاصة.

□ الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٢١ □

وقد قررت محكمة جنابات بنها أن اكتفاء مأمور الضبط القضائي بتدوين المعلومات التي وردت إليه دونما جهد منه للتأكد منها يبطل محضر التحري .

لما كان الثابت من محضر التحريات المؤرخ د/د/د مدمدم ومحضر الضبط المؤرخ د/د/د مدمدم أن الضابط محرر محضر التحريات والقائم بتنفيذ الأذن أورد بمحضر تحرياته أن أحد مصادرة السرية ابغاه باحتفاظ المتهم بكمية من المخدرات بقصد الاتجار وأنه يحوز سلاحاً نارياً بقصد حماية تجارته الغير مشروعة فأستصدر الأذن بناء على ذلك . ولم يورد بمحضره ما يدل على قيامه بالتثبت من صحة هذه المعلومات فأذنت له النيابة بالتفتيش ومن ثم فإنه لم يجر ثمة تحريات ويكون الأذن قد صدر بناء على معلومات غير موثقة لا تحريات جديده الأمر الذي يبطلها ويهدر الدليل المستمد منها.

□ الجناية رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٩٤ بنها ١٢٦٥ لسنة ١٩٩٢ جلسة ١٩٩٤/٤/٤ □

المبدأ الثاني :::: حق مأمور الضبط القضائي - القائم بالتحري - فى الاستعانة بالمرشدين السريين ورجال السلطة العامة كمصدر مغزى للمعلومات .

التحريات مقصود بها الجهد الذي قام به مأمور الضبط القضائي بنفسه - فى سبيل تأكيد صحة المعلومات التي تلقاها ما يتلقاه مأمور الضبط القضائي من معاونيه ومساعديه مجرد معلومات وما يقوم به من جهد للتثبت من صحة ذلك هو التحريات المقصودة قانوناً.

وفي هذا قضت محكمة النقض " لا يوجب القانون أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحري عنه بل

له أن يستعين فيما يجربه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إعلانه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام انه قد اقتنع شخصيا بصحة ما تفلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات وتحري الدقة فى ذلك بوسائله الخاصة.

□ الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ □

وقد قررت محكمة جنايات جنوب القاهرة أن اكتفاء مأمور الضبط القضائي فى تحرير محضر التحريات بما نقل إليه من معلومات دون السعي من جانبه لتأكد صحة هذه المعلومات يعدم التحري كعمل قانوني لغياب شخصي القائم به.

لما كان الثابت من محضر الضبط المؤرخ د/د/د ددد م أن الضابط محرر المحضر - قرر بأن مصدره السري اتصل به وابلغه بشراء المتهم كمية فى المخدرات من منطقة الباطنية وأعطاه أوصاف المتهم كاملة وانتقل الضابط ولم يعرف المتهم إلا من خلال الأوصاف التي نقلها إليه المرشد السري مما مؤداه ولا ريب أن الضابط لم يكن يعرف المتهم وانه لم يجر أي تحريات بشأنه لتأكيد صحة المعلومات التي وصلته فى خصوصه ومن ثم فإنه لم يجر أي تحريات فيكون الأذن الصادر بناء على هذه التحريات الغير جديه أذن باطل تهدر المحكمة الدليل الذي كشف عن تنفيذه) .

□ الجنائية رقم ٥١٥ لسنة ١٩٩٠ كلي القاهرة جلسة ١٩٩٠/٣/١ □

ثالثاً : طلبات المتهم

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم الأستاذ / المحامي

□ الطعن رقم ٧١٢٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٤ □

وقد أكدت محكمة جنایات بنها ما سبق أن كرره قضاء النقش فخلو محضر التحريات من بيان محل إقامة المعني بالتحري وعمله ينبئ عن عدم جدية القائم به . مستويات الرقابة على التحري . سلطة النيابة العامة في تقدير جدية التحري .

وقد قضت " إذا كان الثابت من محضر التحريات الذي تحرر معرفة الرائد / انه اغفل وظيفة المتهم (المعني بالتحري) رغم انه طبيب يشغل وظيفة مرموقة وله عيادة يمارس فيها مهنته في ذات المنزل الذي يقطنه والذي كان من المفروض أن تشمله التحريات وانه وان كان المستقر عليه أن اغفال ذكر وظيفة المتهم لا ينال من جدية التحريات إلا أن ذلك غير متصور في واقعة الدعوى لان الطبيب المرموق في قرية صغيره إنما هو علم يتعذر تجاهل مهنته أو التغافل عنها ، ومن ثم فإن الدفع بعدم جدية التحريات دفع سديد وفي محلة) .

□ الجنایة رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٩٠ كلي بنها جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣ □

وقد قضت " إذا كان الثابت من محضر التحريات الذي تحرر معرفة النقيب / رئيس وحدة المباحث انه اغفل وظيفة المتهم (المعني بالتحري) رغم انه يعمل وكان من اللازم أن تشمله التحريات وانه وان كان المستقر عليه أن اغفال ذكر وظيفة المتهم لا ينال من جدية التحريات إلا أن ذلك غير متصور في واقعة الدعوى ومن ثم فإن الدفع بعدم جدية التحريات دفع سديد وفي محلة) .

□ الجنایة رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٩٢ كلي بنها جلسة ١٩٩٣/٤/١٩ □

كما قضت محكمة جنایات بنها في حكم هام " وحيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالنتقيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . كما يجري قضائها على أن عدم الجد في التحري لمعرفة حقيقة نشاط المتهم وخلو التحريات من تحديد مسكن المتهم وعمره وعمله ينبئ عن عدم جدية القائم بالتحري الأمر الذي لا تجد معه المحكمة مناصاً من إهدار التحريات وعدم التعويل عليها وبالتالي بطلان الأذن الصادر بناء عليه)

□ الجناية رقم كلي ٤٠٠٢ كلي بنها لسنة ١٩٩١ جلسة ١٩٩٢/١/٢ □

المبدأ الثاني ::: خلو محضر التحريات من بيان محل إقامة المتهم المعني بالتحريات أو مهنته أو عمله دليل على عدم دقه التحريات وجديتها أثره طرح التحريات والدليل المستمد من التفتيش المبني عليها .

وفي هذا قضت محكمة النقض " إذا كانت محكمة الموضوع قد أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى جدية التحريات التي نبي عليها الأذن بالتفتيش للأسباب التي حاصلها اشتمال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أي منهم أو مهنته أو عمله أو أي بيان آخر يفيد في التحقيق من شخصيته فضلا عن عدم الوصول إلى الاسم بالكامل للمطعون ضده وكانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها من انتقاء الدلائل الكافية لتحديد شخصية المطعون ضده باعتباره المعني بالتحريات فإنه لا يجوز من بعد مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه) .

□ الطعن رقم ٥٨ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٢ □

المبدأ الثالث ::: اختلاف وظيفة المتحري عنه عما دون بمحضر التحريات ينبئ عن عدم جدية التحريات

وفي هذا قضت محكمة النقض " إذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفع الطاعن ببطلان أذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لان الطاعن يعمل تاجرا وليس فلاحا كما ورد بمحضر التحريات على الرغم من انه أقام قضاؤه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه على الرغم تنفيذ الأذن فإنه يكون معيبا بالمقصود بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الأوجه الأخرى للطعن.

□ الطعن رقم ٤٦٤٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٣ □

وفي هذا قضت محكمة النقض " إذا كانت محكمة الموضوع قد أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى

جدية التحريات التي نبي عليها الأذن بالتفتيش للأسباب التي حاصلها اشتمال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أي منهم أو مهنته أو عمله أو أي بيان آخر يفيد في التحقيق من شخصيته فضلا عن عدم الوصول إلى الاسم بالكامل للمطعون ضده وكانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها من انتقاء الدلائل الكافية لتحديد شخصية المطعون ضده باعتبار المعني بالتحريات فإنه لا يجوز من بعد مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه .

□ الطعن رقم ٦٩١٢ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢ □

إذا لم يتضمن محضر التحريات سوي اسم المتهم وأنه من منطقة التابعة دون تحديد لمحل إقامة المتهم في هذه المنطقة أو عمله أو عمره والتجهيل بهذه الأمور ينبئ في وضوح عن عدم جدية التحريات وعدم كفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش بطلان التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه وكذلك شهادة من أجراه وكل ما ترتب عليه ولو كان اعترافا صدر في أعقابه لرجال الضبط.

وفي هذا قضت محكمة النقض " لما كان الحكم المطعون فيه قضي ببراءة المتهم المطعون ضده قائلًا في سبب قضاؤه ما نصه " وحيث أن الثابت من مطالعة محضر التحريات الذي صدر بناء عليه إذن التفتيش بتفتيش المتهم أنه لم يتضمن سوي اسم المتهم وأنه من منطقة غيط العنب التابعة لقسم كرموز دون تحديد لمحل إقامة المتهم في هذه المنطقة أو عمله أو عمره والتجهيل بهذه الأمور ينبئ في وضوح عن عدم جدية التحريات وعدم كفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش بطلان التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه وكذلك شهادة من أجراه وكل ما ترتب عليه ولو كان اعترافا صدر في أعقابه لرجال الضبط " ولما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريه عن المتهم لتوصل إلى عنوان المتهم ومسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد سنة وذلك لقصوره في التحري مما يبطل الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع لما كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية

الأمر بالتفتيش هو مت الموضوع الذي يستغل به قاضيه بغير معقب لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض " . (الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

المبدأ الرابع :::: رغم ورود محضر التحريات خلو من عنوان المتهم أو سنه أو وظيفته تبقي لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير مدي دلالة محضر التحريات علي المتهم الحقيقي المعني بالتحريات .
وفي هذا قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع .

□ الطعن رقم ١٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ □

ثالثاً : طلبات المتهم

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم

الأستاذ / المحامي

مرافعة محامي المتهم في الدفع بشيوع التهمة

الأساس القانوني للدفع بشيوع التهمة

العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

(المادة ٦٥ من الدستور)

يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند إل
يها. (المادة ٣١١ من قانون الإجراءات الجنائية)

إبداء الدفع بشيوع الاتهام

الدفع بشيوع التهمة يفترض تعدد المتهمين بفعل واحد أو بجريمة واحدة - ولأن لكل متهم الحق في الدفاع عن نفسه دفعاً للتهمة بصرف النظر عن مصير المتهمين الآخرين يكون الدفع بشيوع التهمة دفعاً هاماً وجوهرياً ، والدفع بشيوع التهمة - علي حد تعبير الأستاذ / أحمد الخواجة معالي نقيب المحامين السابق رحمة الله - هو وضع المحكمة أمام قدرها المحتوم بالبحث عن متهم واحد بين عدة متهمين قدمتهم النيابة العامة للمحاكمة ، ولا مفر من أن تحدد المحكمة دور كل منهم فراداً وإلا بطل حكمها.

وإعمالاً لمبدأ شخصية العقوبة والذي يقتضي ألا يعاقب شخص إلا عن جريمة ارتكبها أو ساهم في ارتكابها - ولتحقيق مبدأ شخصية العقوبة - يجب أن يبين الحكم الصادر حقيقة الدور الذي أدته المتهم بحيث يشكل هذا الدور في عمومة أركان الجريمة التي تتم المحاكمة من أجلها ، وبغني آخر ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تحديد الدور الحقيقي للمتهم .

لذا يجب علي المحكمة إذا ما دفع أمامها بشيوع التهمة أن تحدد في الحكم الصادر منها - بالإدانة - الدور الذي قام به كل من المتهمين علي حده .

متي يكون الدفع بشيوع التهمة فعلاً ومؤثراً في عقيدة المحكمة

من المقرر انه يتعين ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدي صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني علي الواقعة ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجمله أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، ولما كان الحكم في مقام بيانه لواقعة الدعوى أو التدليل علي ثبوتها قد اقتصر علي الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن المجني عليهم قد قرروا بأن المتهمين ضربوهم وحدثوا إصابتهم الواردة بالتقريرين الطبيين دون أن يحدد - رغم تعدد المتهمين والمجني عليهم - الفعل الذي ارتكبه كل متهم ، وهو ما لا يحقق الهدف الذي قصده المشرع من تسبيب الأحكام .

(الطعن ٢١٤٦١ لسنة ٧١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٣)

صياغة الدفع بشيوع التهمة : الصياغة الصحيحة : إثبات الدفع

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في تحصيله لمعاينة السيارة - التي أبان أن - الطاعن كان يقودها بمفرده عندما ضبط المخدر بحقيبتها الخلفية - وثبت من معاينة السيارة - المضبوطة أنها صالحة للاستعمال وأنه يستحيل فتح حقيبتها إلا بواسطة المفتاح الخاص بالسيارة وأن المتهم - الطاعن - عليها سيطرة تامة ولا يمكن للغير الوصول إليها إلا عن طريقه . كما رد على ما أثاره دفاع الطاعن من انه لا يستأثر باستعمال السيارة وحده بقوله " وحيث أن الثابت من أقوال المتهم - الطاعن - أن السيارة المضبوطة مملوكة له ولم يقل في دفاعه أن أحداً آخر يستعملها ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع من أن آخرون يستعملون السيارة إنما هو قول مرسل لم يقوم عليه دليل وأن ما ذكر بمحضر التحريات من أن السيارة تستخدم في نقل وتوزيع المخدرات التي وصلت إلى المتهم وآخريين لا يتعين معه بالضرورة أن الآخريين يستعملونها بأنفسهم وواقع الحال في الدعوى الماثلة أن المتهم هو الذي يستعملها بمفرده هذا وقد قرر أنه هو الذي قام بفتح حقيبة السيارة لرجال الشرطة عندما أمره بذلك وهذا ينفي ما ذكره الدفاع من أن الحقيبة كانت مغلقة بدون مفتاحها " .

(الطعن ١٣٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)

وقضت محكمة النقض :

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على جوهر الأفيون المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والافتضاء العقلي ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . (الطعن ٢٢٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة

(١٩٨٥/١/١٤)

متي يكون الدفع بشيوع التهمة فعلاً ومؤثراً في عقيدة المحكمة

من المقرر انه يتعين ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبيين مدي صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني علي الواقعة ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجمله أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، ولما كان الحكم في مقام بيانه لواقعة الدعوى أو التدليل علي ثبوتها قد اقتصر علي الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن المجني عليهم قد قرروا بأن المتهمين ضربوهم واحدثوا إصابتهم الواردة بالتقريرين الطبيين دون أن يحدد - رغم تعدد المتهمين والمجني عليهم - الفعل الذي ارتكبه كل متهم ، وهو ما لا يحقق الهدف الذي قصده المشرع من تسيب الأحكام .

(الطعن ٢١٤٦١ لسنة ٧١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٣)